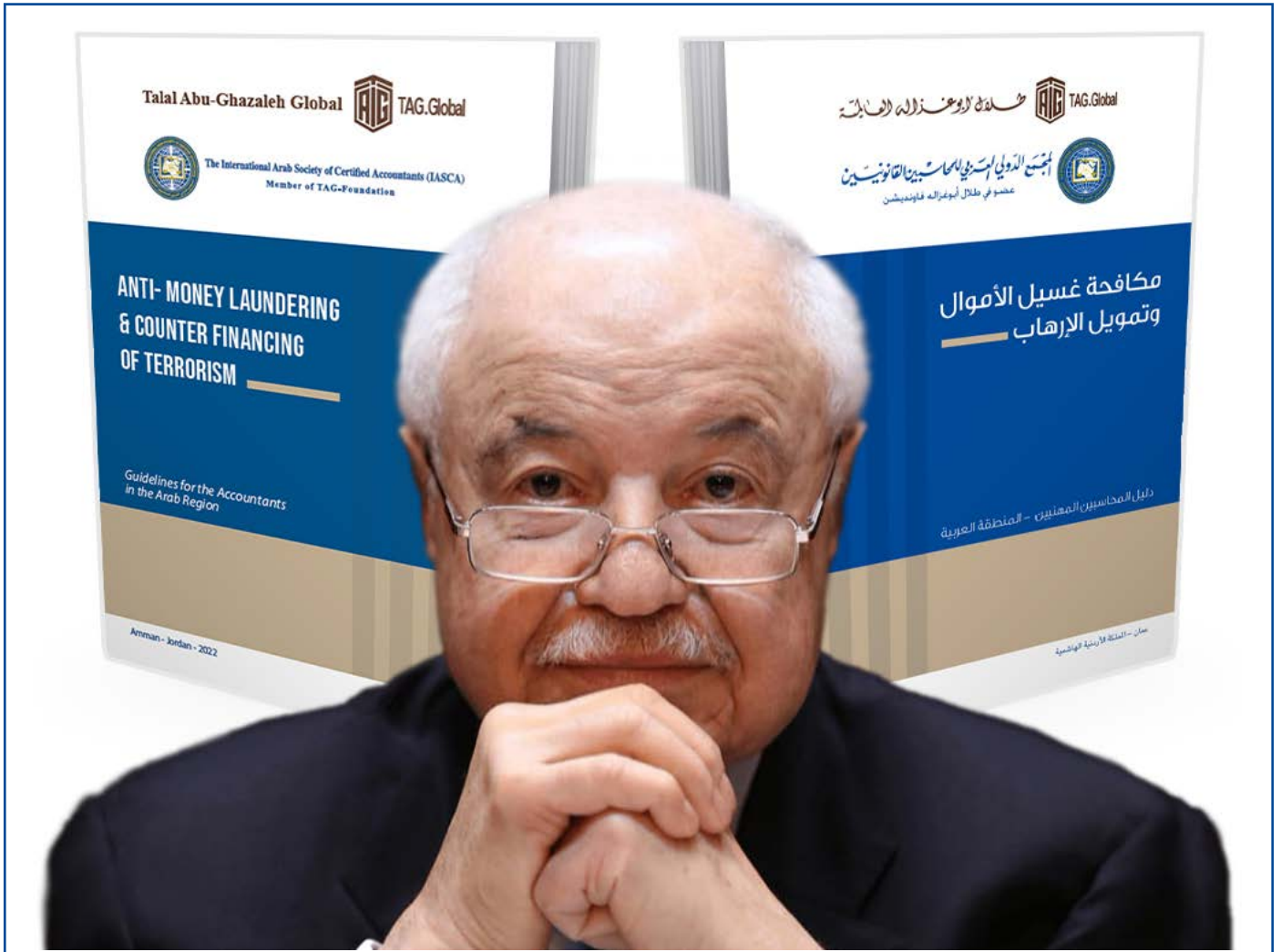


مجلة المجمع

يونيو/ حزيران - العدد 115



بوابتك إلى المحاسبة والتدقيق وقواعد السلوك المهني



الالتزامات القانونية للمحاسبين بشأن مكافحة غسيل الأموال
وتمويل الإرهاب
(النهج القائم على المخاطر)

رئيس التحرير : سالم العوري

إعداد : سمر فليفل

مراجعة وتدقيق : سعادة الأستاذ حسن ابو نعمة

تصميم : قسم التصميم، في مجموعة طلال أبوغزاله

في هذا العدد:-

في تقرير لـ«الدولي للمحاسبين»
و«الماليزي للمحاسبين» والبنك
الدولي.. عوانق أهداف التنمية
المستدامة يعالجها التمويل الإسلامي



٥

الالتزامات القانونية للمحاسبين
بشأن مكافحة غسيل الأموال
وتمويل الإرهاب (النهج القائم على
المخاطر) - بقلم: طلال أبوغزاله



١

مجلس معايير المحاسبة الدولية
يسعى لتبسيط إعداد التقارير المالية
للشركات التابعة المؤهلة من خلال
المعيار المحاسبي الجديد للمعايير
الدولية لإعداد التقارير المالية



٦

المجمع الدولي العربي للمحاسبين
القانونيين يشارك في معارض
وظيفية



٢

مجلس معايير المحاسبة الدولية يقترح
تعديلات على عقود الكهرباء المتجددة



٧

IASCA يعقد امتحانات مؤهل
دورة (IACPA) يونيو ٢٠٢٤



٣

مجلس معايير المحاسبة الدولية في
القطاع العام يبدأ بوضع معيار للإفصاحات
المتعلقة بالمانح



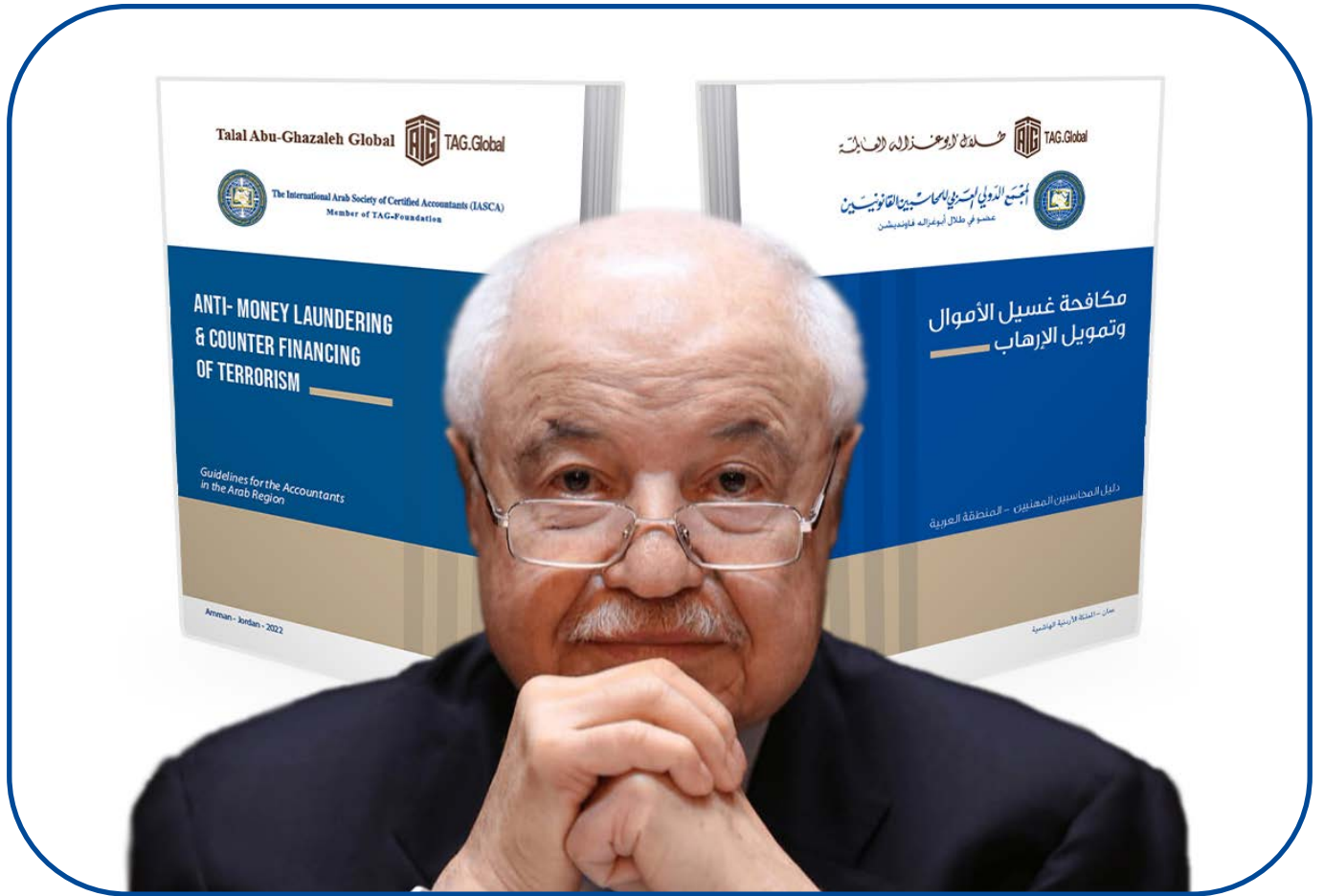
٨

المجمع الدولي العربي للمحاسبين
القانونيين يصدر الخطة التدريبية
للنصف الثاني من عام ٢٠٢٤



٤

الالتزامات القانونية للمحاسبين بشأن مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب (النهج القائم على المخاطر) - بقلم: طلال أبوغزاله



الهدف الأساسي من توصيات (FATF) المتعلقة بالمحاسبين المهنيين هو هدف متسق مع الالتزامات الأخلاقية المفروضة عليهم باعتبارهم مهنيين لتجنب مساعدة المجرمين أو تسهيل الأعمال الإجرامية.

١. المخاطر التي يتعرض لها المحاسبون والمتعلقة بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب

تعاني المنطقة العربية بأكملها من خطر الاستهداف من الشبكات الإجرامية وضح عوائد الجريمة في النظام المالي العالمي. فغسيل الأموال وتمويل الإرهاب ليست جرائم دولية وحسب. يستخدم المجرمون المحليون طرقاً متعددة لإخفاء عوائد الجريمة التي يحققونها من أعمالهم الإجرامية عن السلطات في الدول العربية.

فالجرائم المالية غير المكتشفة تهدد نزاهة الأنظمة المالية المحلية والدولية، وتشوه الاقتصاد وتقلل من فرص الأنشطة الاقتصادية المشروعة. تخسر

قدمت مجموعة العمل المالي (FATF)، قدمت مجموعة العمل المالي (FATF)، في عام ٢٠١٧، وللمرة الأولى دليلاً إرشادياً بعنوان «النهج القائم على المخاطر لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب» وفيه وضحت أهمية تنفيذ هذا النهج ضمن برنامج مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب في المعاملات المصرفية الدولية وفي قطاعات أخرى. نُفِّح هذا الدليل في عام ٢٠١٩. وتتنطبق توصيات (FATF) رقم ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٥ و ١٧ و ١٨ و ٢٣ على جميع أرباب الأعمال والمهنيين غير المالية المحددة بمن في ذلك المحاسبين. وفي حالة المحاسبين، تطبق هذه التوصيات في الحالات التالية:-

- شراء وبيع العقارات.
- إدارة أموال العملاء أو أوراقهم المالية أو أصول أخرى.
- إدارة حسابات الادخار أو الأوراق المالية في المصارف.
- تنظيم المساهمات لأغراض إنشاء الشركات أو تشغيلها أو إدارتها.
- إنشاء أو تشغيل أو إدارة الأشخاص أو الترتيبات القانونية، وشراء وبيع منشآت الأعمال.



الأنواع من الجرائم، صعبت الاستفادة المالية من الأعمال الإجرامية. وبتوسيع نظام مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ليشمل المهنيين حراس النظام المالي، يستهدف المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين (IASCA) تمكين هؤلاء الحراس بصورة أفضل من حماية أنفسهم من العملاء المتورطين في غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

٢. تطبيق النهج القائم على المخاطر

النهج القائم على المخاطر لمكافحة غسيل الأموال/ تمويل الإرهاب هو أساس التنفيذ الفعال لتوصيات (FATF). ولكي تتمكن الدول والسلطات المعنية وأرباب الأعمال والمهنة غير المالية المحددة، بمن في ذلك المحاسبين، من تطبيق النهج القائم على المخاطر، فعليهم:-

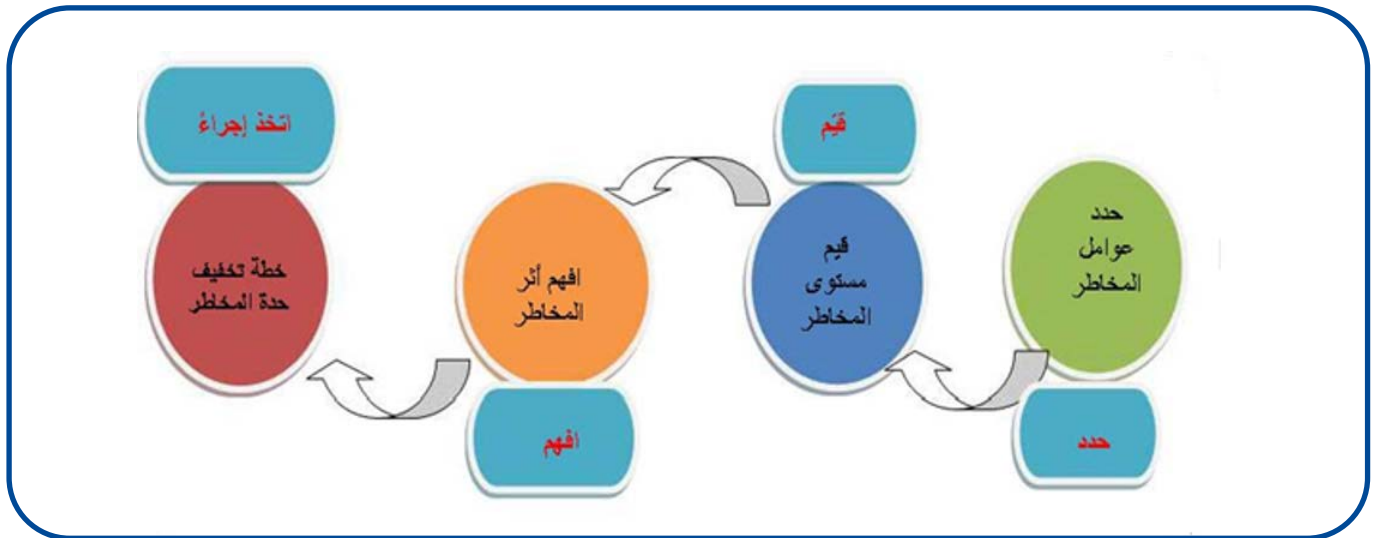
- تحديد وجود الخطر/ المخاطر التي تتعرض لها المهنة.
- تقييم تلك المخاطر.
- فهم أثر تلك المخاطر.
- وضع استراتيجيات إدارة المخاطر التي حددت وتخفيف حدتها.

الحكومات العوائد الضريبية، في حين يكافأ المجرمون على سلوكياتهم الإجرامية.

الاستعانة بالمحاسبين المهنيين هو أمر جذاب بالنسبة لبعض المجرمين لأن هؤلاء المهنيين مطلوبين لإتمام أنواع معينة من المعاملات ولأنه يمكن إساءة استخدام مهاراتهم المتخصصة للمساعدة في غسل أموال العوائد الإجرامية أو تمويل الإرهاب. يضيف المحاسبون احتراماً ومظهراً شرعياً خارجياً للمعاملات.

وبالتالي، نحث المحاسبين وغيرهم من المهنيين على فهم مخاطر غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وإعداد قائمة بها في القطاعات والصناعات الأوسع نطاقاً التي يتعاملون فيها. ونظراً لهذه المخاطر، وتوصيات مجموعة العمل المالي (FATF)، وقع الاختيار على المهنيين الحراس للمشاركة في الجهود المتضافرة لمكافحة تلك الجرائم واكتشافها. فكلما زاد عدد الأذان المصغية والأعين الرابدة لمؤشرات (أو علامات الخطر) التي تدلل على هذه

الشكل ٤: أساس تنفيذ النهج القائم على المخاطر



الفسل؛ قد توجد حالات تتخذ فيها مهنة المحاسبة تدابيراً معقولة وملائمة لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ولتحديد مخاطرها وتخفيف حدتها، ومع ذلك يستمر استخدام المهنة لأغراض غسيل الأموال وتمويل الإرهاب في حالات منفردة. ورغم وجود محددات لأي نهج قائم على المخاطر، فإن غسيل الأموال/ تمويل الإرهاب يمثل مشكلة حقيقية وخطيرة يجب على المحاسب التصدي لها لضمان عدم التورط فيها عمداً أو سهواً، أو لكيلا يشجع على ارتكابها أو يسهل ذلك.

بالنسبة للمحاسبين، فإن تحديد مخاطر غسيل الأموال وتمويل الإرهاب التي يتعرض لها القطاع والاستمرار في فهمها بالإضافة إلى المخاطر التي تفرضا الخدمات التي يقدمونها وتلك المتعلقة بقاعدة العملاء ودوائر الاختصاص التي يعملون فيها وفعالية ضوابط المخاطر الفعلية والمحتملة الموجودة أو التي قد توضع، هي أمور تتطلب استثمار الموارد والتدريب.

النهج القائم على المخاطر ليس نهجاً لا يمكن أن يقع في

٣. الأساس المنطقي للنهج القائم على المخاطر

في الواقع العملي، يعد المحاسب دليلاً بالإجراءات والنظم والضوابط الداخلية التي تستهدف مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بشرط أن يوزع الدليل على الموظفين المعنيين ليتسنى لهم فهم المتطلبات ذات العلاقة وتطبيقها.

يسمح النهج القائم على المخاطر للدول، ضمن إطار متطلبات (FATF)، بتطبيق مجموعة من التدابير المعدة لها خصيصاً وذلك لاستهداف مصادرهما بشكل أكثر فاعلية وكفاءة كما يسمح بتطبيق تدابير وقائية متناسبة مع طبيعة المخاطر.

أ. **تعيين مسؤول امتثال:** يتحمل مسؤول الامتثال مسؤولية الإشراف على الامتثال التنظيمي للمنشأة وعلى إدارة هذا الامتثال وفقاً لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المنصوص عليها في القانون والأنظمة. يعد مسؤول الامتثال بشكل خاص ويقدم تقارير المعاملات المشبوهة للجهات التنظيمية أو أي هيئات حكومية معنية منصوص عليها في قانون الدولة التابع لها؛ ويتحمل كذلك مسؤولية التنفيذ الفعال لبرنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (مع التأكد من وضع السياسات والإجراءات والنظم والضوابط الملائمة وتحديثها باستمرار، ومن تقييم المخاطر وإجراء التدقيق والمراجعة لضمان فاعلية هذا البرنامج).

وقد حُدثت مجموعة العمل المالي (FATF)، في عام ٢٠١٢، التوصيات لتواكب المخاطر دائمة التطور ولتعزز من الإجراءات الوقائية على الصعيد العالمي. ويظل هدف (FATF) هو حماية نزاهة النظم المالية بإتاحة أدوات محدثة للحكومات وهي الأدوات التي تمكنها من اتخاذ إجراءات ضد الجرائم المالية.

إذا كان المحاسب شخصاً طبيعياً يمارس عمله في منشأة فردية أو مكتب فردي، فعليه شخصياً أن ينفذ مسؤوليات الإدارة العليا ومسؤول الامتثال، في منشأته أو مكتبه، وبإمكانه تعيين أحد موظفيه الأكفاء في منصب مسؤول الامتثال. أما إذا كان المحاسب يؤدي واجباته ضمن شركة، أو فرع شركة أو مكتب محاسبة غير محلي، على إدارة الشركة تعيين مسؤول امتثال لإدارة امتثال الشركة لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وعليها تقديم تقارير المعاملات المشبوهة للجهات التنظيمية ذات العلاقة.

وقد تزايد التأكيد على النهج القائم على المخاطر لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، خاصة فيما يتعلق بالتدابير الوقائية والإشراف. ورغم أن توصيات عام ٢٠٠٣ قد وضعت لتطبيق النهج القائم على المخاطر في بعض المناطق، فإن توصيات عام ٢٠١٢ اعتبرت أن هذا النهج هو أساس لازم لإطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ولذا فإن تطبيق النهج القائم على المخاطر ضروري لتتمكن الدول والمحاسبين من تنفيذ معايير (FATF) بفاعلية.

٤. إعداد برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

ب. **وضع سياسات وإجراءات وضوابط داخلية لضمان الامتثال:** على المحاسب، باعتباره من أرباب الأعمال والمهنة غير المالية المحددة، أن يعد سياسات مكتوبة وبرامج وضوابط لضمان الامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، على أن تكون هذه الضوابط:-

يجب على المحاسبين (المدققين) وضع برنامج لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مع مراعاة مخاطر تلك الجرائم، وتعقيد المنشآت وطبيعتها. تصميم وتنفيذ برنامج الامتثال المذكور هو الشرط الأساسي لضمان الامتثال لأحكام قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب واستيفاء جميع الالتزامات المتعلقة بالتحقق من هوية العملاء، وحفظ السجلات والإبلاغ.

يشمل البرنامج السياسات الداخلية، والإجراءات، والنظم، والضوابط التي تستهدف منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتي تشمل ما يلي على سبيل المثال:-

- مكتوبة ومتاحة للجهات المعنية.
- محدثة ومواكبة لأحدث القوانين المعمول بها
- وحالات عدم الامتثال المبلغ عنها، ونتائج المراجعة والاختبار المستقل.
- معتمدة من الإدارة العليا.

• الترتيبات الملائمة لإدارة الامتثال، بما في ذلك تعيين مسؤول امتثال على مستوى الشركة.

• إجراءات فحص ملائمة لضمان تنفيذ معايير رفيعة المستوى للفعالية والنزاهة عند تعيين المسؤولين والموظفين.

وبشكل عام، تشمل السياسات والإجراءات والضوابط جميع التزامات المدقق والحالات التي تتخذ فيها تدابير أو إجراءات معينة، بالإضافة إلى المعلومات التي يجب الإفصاح عنها، وتوثيقها، أو التي أخذت بالاعتبار، والتدابير التي اتخذت ونفذت لضمان الامتثال، وإطار الامتثال، والالتزامات الإفصاح أو إعداد التقارير والمنهجيات ذات العلاقة.

• برامج تدريبية مستمرة وملائمة للمسؤولين والموظفين.

• وظيفة تدقيق ومراجعة مستقلة لاختبار الامتثال لسياسات وإجراءات ونظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

• المراجعة الملائمة والمستمرة للسياسات وتقييمها.



ج. إعداد برنامج تدريبي مستمر: على المحاسب، باعتباره من أرباب الأعمال والمهنة غير المالية المحددة، إعداد برنامج تدريبي ملائم للمسؤولين والموظفين، وذلك لتعريفهم بشكل كامل بالتزاماتهم بموجب قانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وأنظمتها، وبالأوزار التي قد تلقى على عاتقهم جراء التورط في غسيل الأموال أو تمويل الإرهاب أو عدم الامتثال لتلك الالتزامات، وبتحديات وأنماط وتوجهات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وكيفية كشف المعاملات المشبوهة واتخاذ الإجراءات المناسبة.

ولا بد أن يضمن البرنامج التدريبي أيضاً أن المحاسب والمدقق والمسؤولين والموظفين على معرفة جيدة بالإجراءات والضوابط والسياسات التي يطبقها المكتب أو الشركة لإدارة مخاطر غسيل الأموال وتمويل الإرهاب والتخفيف من حدتها، بالإضافة إلى دور مسؤول الامتثال وأهمية تطبيق إجراءات العناية اللازمة بخصوص العملاء والمتابعة المستمرة.

وعلى المحاسب أن يقرر أفضل طريقة يقدم بها التدريب، مع مراعاة حجم المكتب أو الشركة. فيمكن تطبيق عدة طرق مثل التدريب وجهاً لوجه، أو التعلم الإلكتروني، أو التعلم الذاتي، أو مزيج من أكثر من طريقة. وعلى المدقق، على أي حال، توثيق البرنامج التدريبي بحفظ سجل بحضور التدريب على سبيل المثال. وينصح أن يكون البرنامج التدريبي مصحوباً باختبار (مبسطة) لضمان فهم الموظفين لمحتوى البرنامج. علاوة على ذلك، لا بد أن يراعي البرنامج الاحتياجات المختلفة للمسؤولين والموظفين، وخبراتهم، ومؤهلاتهم، وقدراتهم، والمهام الموكلة إليهم، ومستوى الإشراف الذي يخضعون له (مدى استقلاليتهم عند أداء وظائفهم)، وحجم المنشأة ومخاطر غسيل الأموال/ تمويل الإرهاب. وعلى المحاسب، باعتباره من أرباب الأعمال والمهنة غير المالية المحددة، أن يُحدّث البرنامج التدريبي لضمان الامتثال للقوانين المعدلة المعمول بها واللوائح التنفيذية ذات العلاقة، بالإضافة إلى المعايير الدولية المنطبقة والأنماط المستجدة لغسيل الأموال.

د. إجراءات فحص ملائمة لضمان تنفيذ معايير رفيعة المستوى من النزاهة عند تعيين الموظفين: على المحاسب، باعتباره من أرباب الأعمال والمهنة غير المالية المحددة، أن يضع إجراءات فحص ملائمة لضمان تنفيذ معايير رفيعة المستوى للفعالية والنزاهة عند تعيين أو توظيف المسؤولين والموظفين، وفقاً لما هو منصوص عليه في قواعد مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. ولا بد من تطبيق إجراءات معززة بشكل خاص لفحص أشخاص معينين من الموكل إليهم أدوار أو مناصب في مكتب التدقيق. وللامتثال

لهذا المطلب، على المدقق، وقبل تعيين المسؤول أو الموظف، تجميع معلومات وإجراء اتصالات مرجعية بخصوص المرشح وتجميع معلومات عن تاريخه الوظيفي ومؤهلاته، والتأكد مما إذا كانت له سوابق جنائية أو من توقيع عقوبات تنظيمية عليه.

هـ. وظيفة تدقيق ومراجعة مستقلة لاختبار برنامج مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب: على المحاسب، باعتباره من أرباب الأعمال والمهنة غير المالية المحددة، أن يجري تقييماً دورياً للتحقق من فاعلية مكونات برنامج مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب: السياسات والإجراءات، وبرنامج التدريب المستمر وتقييم المخاطر. وتهدف هذه المراجعة إلى تقييم أوجه القصور وتوثيقها وكذلك نواحي النقص في برنامج مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب لاتخاذ إجراءات تصحيحية مستقبلية. ويمكن إجراء المراجعة بالاستعانة بمدقق خارجي أو داخلي مستقل، على أن يكون مؤهلاً لإجراء التقييم. وإذا كان المدقق داخلياً، فلا بد أن يتمتع بالقدر الكافي من الاستقلالية عن الأقسام التابعة للمسؤول، وألا يشترك مباشرة في تنفيذ المهام المتعلقة ببرنامج الامتثال، وأن يكون بإمكانه التواصل مباشرة مع المدقق (الشخص الطبيعي)، أو مجلس الإدارة أو المدير التنفيذي.

وتختلف طرق اختبار فاعلية برنامج مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب باختلاف نطاق أعمال مكتب أو شركة التدقيق، وتعقيد العمليات التي تنفذ، وطبيعة العملاء. وتجرى المراجعة بانتظام مرة واحدة سنوياً أو كل سنتين على الأقل.

هـ. إعداد قائمة تحقق لمساعدة المحاسبين على تقييم المخاطر التي يتعرضون لها

على الدول أن تعد قوائم التحقق الخاصة بها لمساعدة المحاسبين على تقييم المخاطر التي يتعرضون لها والمتعلقة بالقطاعات التي يعملون فيها وبالعملاء وبدوائر الاختصاص التي يتبعونها.

٦. إرشادات للمشرفين

يشرح هذا القسم المختصر النهج التنظيمي المتوقع من المشرفين على مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب اتباعه. وذلك للتحقق من أن نظام مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب يعمل بأسلوب صارم ومن قدرته على اكتشاف المجرمين الذين يسعون لغسل الأموال وتمويل الإرهاب وردعهم عن ذلك. يمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل بخصوص النهج القائم على المخاطر لمهنة المحاسبة الصادر في يونيو ٢٠١٩ عن مجموعة العمل المالي (FATF).



ولا بد أن يتمتع المشرفين والهيئات ذاتية التنظيم بالصلاحيات الملائمة التي تمكنهم من أداء مهامهم الإشرافية (بما في ذلك صلاحيات المتابعة وفرض عقوبات ملائمة ومتناسبة وراذعة)، علاوة على إتاحة الموارد المالية والبشرية والتقنية الكافية لهم.

وعلى المشرفين والهيئات ذاتية التنظيم تحديد معدل تكرار وشدة الإجراءات الإشرافية وإجراءات المتابعة التي تفرض على المحاسبين على أساس فهمهم لمخاطر غسل الأموال/ تمويل الإرهاب، مع مراعاة خصائص المحاسبين، خاصة أعدادهم وتنوعهم.

وعلى الدول أن تضمن أن المشرفين والهيئات ذاتية التنظيم لديهم إمكانيات مماثلة لإمكانيات السلطات المختصة فيما يتعلق بتحديد حالات عدم امتثال الأعضاء وفرض العقوبات عليهم.

وعلى الدول أن تتحقق أيضاً من أن الهيئات ذاتية التنظيم على دراية كاملة بأهمية الإشراف في مجال مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب، بما في ذلك إجراءات الإنفاذ حسب الضرورة.

وعلى الدول أن تعالج مخاطر إعاقة إشراف الهيئات ذاتية التنظيم مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب بسبب الأهداف المتضاربة المتعلقة بدور هذه الهيئات في تمثيل أعضائها، مع دورها في الإشراف عليهم في نفس الوقت. إذا كانت إحدى الهيئات ذاتية التنظيم تضم أعضاء من المشرفين، أو إذا كانت تمثلهم، فعلى هؤلاء الأشخاص التوقف عن الاضطلاع بأي دور في المتابعة/ الإشراف على الممارسة/ الشركة لتجنب تضارب المصالح.

فعلى المشرفين والهيئات ذاتية التنظيم تحديد المسؤوليات بوضوح فيما يتعلق بإدارة مهام مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب، وذلك في الحالات التي يتحملون فيها أيضاً مسؤولية المجالات التنظيمية الأخرى ومسؤولية فهم مخاطر غسل الأموال/ تمويل الإرهاب.

تتطلب التوصية رقم ٢٨ من توصيات (FATF) أن يخضع المحاسبين لتنظيم وإشراف ملائم فيما يتعلق بغسيل الأموال و تمويل الإرهاب. فعلى المشرفين والهيئات ذاتية التنظيم التحقق من أن المحاسبين ينفذون التزاماتهم بموجب التوصية رقم ١.

ومعنى النهج القائم على المخاطر لمكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب هو المعايير التي تتخذ للحد من عمليات غسل الأموال و تمويل الإرهاب والمنتاسبة مع المخاطر. وعلى المشرفين والهيئات ذاتية التنظيم الإشراف بشكل أكثر فاعلية من خلال تخصيص الموارد للمناطق المعرضة لخطر أعلى من مخاطر غسل الأموال و تمويل الإرهاب.

تتطلب التوصية رقم ٢٨ أن يخضع المحاسبون لإشراف وتنظيم ملائم فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب، في حين تتحمل الدول مسؤولية التحقق من وجود أطر محلية متعلقة بالتنظيم والإشراف على المحاسبين، ولا بد أن يفهم المشرفون والهيئات ذاتية التنظيم بشكل واضح المخاطر التي تفرضها عمليات غسل الأموال و تمويل الإرهاب في دوائر الاختصاص ذات العلاقة.

وفقاً للتوصية رقم ٢٨، يمكن أن تعين الدول سلطة مختصة أو جهة ذاتية التنظيم لضمان خضوع المحاسبين لإشراف فعال، بشرط أن يكون بإمكان هذه الجهة التأكيد على أن أعضائها يمثلون لالتزاماتهم المتعلقة بمكافحة غسل الأموال/ تمويل الإرهاب.

والجهة ذاتية التنظيم هي الجهة التي تمثل مهنة ما (مثل المحاسبين أو القانونيين المهنيين أو كتاب العدل أو غيرهم من المهنيين المستقلين أو مقدمي خدمات الشركات والصناديق الاستثمارية) والمشكلة من أعضاء من المهنيين ممن يشغلون مناصب (سواءً تنفيذية أو متعلقة بمنشآت أخرى) لتنظيم الأشخاص المؤهلين للدخول في المهنة وممارستها. تنفذ هذه الهيئات أيضاً مهاماً إشرافية ومهاماً للمتابعة (مثل إنفاذ القواعد للتحقق من حفاظ ممارسي المهنة على تطبيق معايير أخلاقية مهنية رفيعة المستوى).



الدولي العربي للمحاسبين القانونيين» يشارك في معارض وظيفية

JOB FAIR

عمان - شارك المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين في عدد من المعارض الوظيفية التي تم تنظيمها في عدد من الجامعات تشمل «جامعة الزيتونة» و«جامعة الشرق الأوسط» و«جامعة عمان الأهلية».

وتأتي هذه المشاركة كجزء من المسؤولية الاجتماعية والدور التكاملي الذي يتولاه المجمع مع المؤسسات المهنية لدعم أمام الطلاب والزوار للتعرف على خدمات المجمع والدورات التي يقدمها بالإضافة إلى كيفية استفادة الطلاب من هذه الدورات لغايات التوظيف.

وشهد جناح المجمع إقبالاً كبيراً من الطلبة والزوار الذين حرصوا على التعرف على ما يقدمه المجمع من دورات مهنية.

IASCA

يعقد امتحانات مؤهل (IACPA) دورة يونيو ٢٠٢٤



عمان- عقد المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين (IASCA) امتحانات مؤهل «محاسب دولي عربي قانوني معتمد (IACPA)» في مختلف أنحاء الوطن العربي، وذلك للمرة الأولى خلال العام ٢٠٢٤ حيث سيتم عقد الدورة الثانية في شهر كانون الأول/ ديسمبر المقبل.

وتم الإعلان عن النتائج من خلال الموقع الإلكتروني الخاص بالمجمع، وبلغت نسبة النجاح ١٨٪.

ويتضمن المؤهل أربعة أجزاء وهي الاقتصاد والتمويل، المحاسبة، التدقيق، التشريعات.

المحاسبة العملية بشكل مهني وباحتراف، بالإضافة إلى المساعدة على التطوير المهني المستمر في مجال المعايير ومتابعة التعديلات والتحديثات عليها.

ويهدف المؤهل إلى بناء وتطوير القدرات المعرفية اللازمة والمتعلقة بفهم الجانب النظري والمفاهيمي للمعايير الدولية (IFRS) وتطوير القدرة على تطبيق المعايير الدولية في



المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين يصدر الخطة التدريبية للنصف الثاني من عام ٢٠٢٤

وتتميز هذه الدورات بإمكانية المشاركة بها من أي مكان في العالم، كما تتميز بأسعارها المنخفضة.

يشار إلى أن تقديم الدورات التدريبية «رقمياً» يتم عن طريق البث التفاعلي عبر تطبيق Microsoft Teams والذي يتيح للمشاركين التفاعل مع المحاضر بطرح الأسئلة بشكل مباشر أو كتابتها على صفحة Chat التي يوفرها التطبيق.

للاطلاع على الخطة التدريبية الرجاء الضغط هنا

أصدر المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين الخطة التدريبية للنصف الثاني من عام ٢٠٢٤، حيث تم إعدادها وفقاً للاحتياجات التدريبية في السوق المحلي والإقليمي، لتقديم الدورات «رقمياً ووجاهياً».

وتحتوي الخطة على مجموعة من الدورات التأهيلية للشهادات المهنية الدولية، كما تم إضافة مجموعة من الدورات المتخصصة لتطوير القدرات في مجال المحاسبة والتدقيق والمواضيع ذات العلاقة.

في تقرير له «الدولي للمحاسبين» و«الماليزي للمحاسبين» والبنك الدولي عوائق أهداف التنمية المستدامة يعالجها التمويل الإسلامي

إطلاق العنان لإمكانات التمويل الإسلامي: وجهات نظر عالمية بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة باستخدام أدوات ومفاهيم التمويل الإسلامي



وبالتالي فإن تطوير التمويل الإسلامي لديه القدرة ليس فقط على خدمة المجتمعات الإسلامية التي تعاني عادة من نقص الخدمات المصرفية، ولكن له تطبيق أوسع بالنظر إلى أوجه تآزره مع أهداف التنمية المستدامة.

إن أحد المبادئ الرئيسية للتمويل الإسلامي هو حماية الناس والكوكب وتعزيز الرخاء، ومن الممكن أن تساهم أسسه في طريقة جديدة للتفكير حول نماذج التنمية المستدامة وتفسيراتها وأساليبها. وتخلق أهداف التنمية المستدامة فرصاً لنمو التمويل الإسلامي، تماماً كما يمكن للتمويل الإسلامي أن يدفع عجلة تنمية مستدامة أكبر.

أصبحت ماليزيا دولة رائدة في التمويل الإسلامي، ويعزى ذلك جزئياً إلى نهجها القوي في الحوكمة، وبيئتها التنظيمية الداعمة، والدور المحوري الذي تلعبه منظمة المحاسبة المهنية المحلية، المعهد الماليزي للمحاسبين، في التعليم والتواصل مع أصحاب المصلحة. على الرغم من أن استخدام التمويل الإسلامي في كل ولاية قضائية قد يعمل بشكل مختلف، إلا أن ماليزيا والمعهد الماليزي للمحاسبين يمكن أن تكونا بمثابة أمثلة للتعلم منها.

نيويورك - ينظر تقرير جديد صادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين والمعهد الماليزي للمحاسبين ومركز النمو الشامل والتمويل المستدام التابع لمجموعة البنك الدولي في ماليزيا (البنك الدولي) في الفرص التي يوفرها التمويل الإسلامي، والأمثلة العملية لاستخدامه من ماليزيا، والمسارات المستقبلية نحو مواجهة التحديات وإطلاق الإمكانات الشاملة للتمويل الإسلامي لدعم أهداف التنمية المستدامة.

تم إصدار التقرير في مؤتمر الابتكار في التنمية المستدامة «التمويل الإسلامي يمهد الطريق» الذي استضافه المعهد الماليزي للمحاسبين في كوالالمبور، والذي تضمن كلمة رئيسية ألقته رئيسة الاتحاد الدولي للمحاسبين، أسماء الرسمى.

ووفق التقرير، أصبحت معالجة أهداف التنمية المستدامة (SDGs) صعبة بشكل متزايد في السنوات الأخيرة. وقد أدى الانكماش الاقتصادي العالمي الناجم عن جائحة كوفيد-١٩ إلى تفاقم فجوة التمويل الكبيرة بواقع ٤,٢ تريليون دولار أمريكي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبينما تسعى البلدان في جميع أنحاء العالم إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإنها تواجه أيضاً مهمة معقدة تتمثل في خدمة المجتمعات المحرومة مالياً.

على التطلع إلى أفضل الممارسات مثل تلك المتبعة في ماليزيا، واغتنام الفرص المتاحة في ولاياتهم القضائية.»

تعرف على المزيد حول التمويل الإسلامي وقم بتنزيل التقرير. المصدر: www.ifac.org

وقالت أسماء الرسموكي، رئيسة الاتحاد الدولي للمحاسبين: «تلعب منظمات المحاسبة المهنية دورًا رئيسيًا في تعزيز التمويل المستدام، ونظرًا لالتزام المهنة بدعم أهداف التنمية المستدامة، ينبغي اعتبار مبادئ التمويل الإسلامي نهجًا قابلاً للتطبيق.» «نحن نشجع جميع أعضاء الاتحاد الدولي للمحاسبين

مجلس معايير المحاسبة الدولية يسعى لتبسيط إعداد التقارير المالية للشركات التابعة المؤهلة من خلال المعيار المحاسبي الجديد للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية



لندن- أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية معيارًا محاسبيًا جديدًا، وهو المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٩ « الشركات التابعة دون مساءلة عامة»: تسمح الإفصاحات للشركات التابعة المؤهلة باستخدام المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية مع إفصاحات أقل.

وسيؤدي تطبيق هذا المعيار إلى تقليل تكاليف إعداد البيانات المالية للشركات التابعة مع الحفاظ على فائدة المعلومات لمستخدمي بياناتهم المالية.

- الحد من متطلبات الإفصاح - يسمح المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٩ بتقليل الإفصاحات وملاءمة أكثر لاحتياجات مستخدمي بياناتهم المالية.

وقال أندرياس باركو، رئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية: يعمل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٩ على تقليل التكاليف في نظام إعداد التقارير المالية، وخاصة بالنسبة للشركات، مع تلبية احتياجات المستخدمين من المعلومات، فهو يبسط عملية إعداد التقارير للشركات التابعة من خلال السماح بتطبيق لغة التقارير المالية العالمية في جميع أنحاء المجموعة.

صنعت الشركات التابعة مؤهلة لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٩ إذا لم يكن لديها مساءلة عامة وكانت الشركة الأم تطبق المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية في بياناتها المالية الموحدة. لا تتمتع الشركة التابعة بالمساءلة العامة إذا لم يكن لديها أسهم أو ديون مدرجة في البورصة ولا تحتفظ بأصول بصفة ائتمانية لمجموعة واسعة من الشركاء الخارجيين.

المصدر: www.ifrs.org

عندما تقوم الشركة الأم بإعداد بيانات مالية موحدة تتوافق مع معايير التقارير المالية، يتعين على الشركات التابعة لها تقديم تقارير إلى الشركة الأم باستخدام هذه المعايير. ومع ذلك، بالنسبة لبياناتها المالية، يُسمح للشركات التابعة باستخدام معايير المحاسبة أو معايير التقارير والمعايير صغيرة ومتوسطة الحجم أو المعايير الوطنية.

غالبًا ما تحتفظ الشركات التابعة التي تستخدم معايير المحاسبة أو معايير التقارير أو المعايير صغيرة ومتوسطة الحجم أو المعايير الوطنية لبياناتها المالية بمجموعتين من السجلات المحاسبية لأن المتطلبات الواردة في هذه المعايير تختلف عن تلك الواردة في المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية.

تقدم الشركات التابعة التي تستخدم المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية في بياناتها المالية إفصاحات قد لا تتناسب مع احتياجات مستخدميها من المعلومات.

سوف يعمل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٩ على حل هذه التحديات من خلال:

- تمكين الشركات التابعة من الاحتفاظ بمجموعة واحدة فقط من السجلات المحاسبية - لتلبية احتياجات كل من الشركة الأم ومستخدمي بياناتها المالية، و



مجلس معايير المحاسبة الدولية يقترح تعديلات على عقود الكهرباء المتجددة



لندن- نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية مسودة التعرض تقترح تعديلات ضيقة النطاق لضمان أن البيانات المالية تعكس بشكل أكثر صدقاً تأثيرات عقود الكهرباء المتجددة على الشركة. وتعديل المقترحات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ الأدوات المالية والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ الأدوات المالية: الإفصاحات. يستجيب الإجراء السريع الذي اتخذه مجلس معايير المحاسبة الدولية للسوق العالمية سريعة النمو لهذه العقود.

- المحددة. ويمكن لهذه التغييرات تحقيق ما يلي:
- تناول كيفية تطبيق متطلبات «الاستخدام الخاص».
- السماح بمحاسبة التحوط إذا تم استخدام هذه العقود كأدوات تحوط، و
- إضافة متطلبات الإفصاح لتمكين المستثمرين من فهم آثار هذه العقود على الأداء المالي للشركة وتدقيقها النقدية المستقبلية.

وقال أندرياس باركو، رئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية: «تهدف هذه التعديلات إلى تحسين أهمية البيانات المالية عند الإبلاغ عن عقود الكهرباء المتجددة. ومع تحول المزيد من الشركات إلى مصادر الكهرباء المتجددة، نريد التأكد من أن معاييرنا المحاسبية تواكب الوتيرة وتوفر للمستثمرين معلومات مفيدة».

وتهدف عقود الكهرباء المتجددة إلى ضمان استقرار مصادر الكهرباء المتجددة والوصول إليها. ومع ذلك، فإن أسواق الكهرباء المتجددة لها خصائص فريدة. تعتمد مصادر الكهرباء المتجددة على الطبيعة ولا يمكن ضمان إمداداتها. وتتطلب العقود في كثير من الأحيان من المشترين أن يأخذوا ويدفعوا أي كمية من الكهرباء يتم إنتاجها، حتى لو كانت هذه الكمية لا تتناسب مع احتياجات المشتري في وقت الإنتاج. وقد خلقت هذه الخصائص المميزة للسوق تحديات محاسبية في تطبيق المتطلبات المحاسبية الحالية، وخاصة بالنسبة للعقود طويلة الأجل.

ولمواجهة هذه التحديات، يقترح مجلس معايير المحاسبة الدولية بعض التغييرات المستهدفة في محاسبة العقود ذات الخصائص

المصدر: www.ifrs.org

مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام يبدأ بوضع معيار للإفصاحات المتعلقة بالمناخ



International Public
Sector Accounting
Standards Board®

نيويورك - بدأ مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSASB)، بدعم من البنك الدولي، بوضع معيار للإفصاحات المتعلقة بالمناخ للقطاع العام.

مرجعي لمجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام بشأن الإفصاحات المتعلقة بالمناخ، وسيتم إصدار مسودة أولية للمعيار للتعليق عليها في الربع الأخير من عام ٢٠٢٤.

كما قام مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام أيضًا بنشر خطة مشاركة أصحاب المصلحة توضح لهم كيفية تقديم تعليقات حول المشروع، من خلال آليات تعد جزءًا أساسيًا من الإجراءات القانونية الواجبة لمجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام.

وقال إيان كاروثرز، رئيس المجلس: «إن تزويد الحكومات بمعايير الجودة اللازمة لإعداد التقارير عن مساهماتها الهامة في معالجة حالة الطوارئ المناخية إلى جانب قضايا الاستدامة الأخرى يتطلب دعمًا عالميًا. توفر مساهمة البنك الدولي دعماً مرحباً به لمبادراتنا الرامية إلى وضع معايير محددة لإعداد

وأعلن المجلس، وهو مطور معايير إعداد التقارير الدولية التي لا تستخدم من قبل الحكومات وكيانات القطاع العام الأخرى حول العالم، في يونيو ٢٠٢٣، أنه سيبدأ في تطوير معيار الإفصاحات المتعلقة بالمناخ، وهو الأول من نوعه بالنسبة للقطاع العام، حيث سيكون هذا المعيار هو المعيار الافتتاحي لتقارير الاستدامة الصادر عن المجلس.

ولزيادة الشفافية، سيتمكن هذا المعيار الحكومات وكيانات القطاع العام الأخرى من اتخاذ قرارات أكثر استنارة بشأن مساهماتها في معالجة حالة الطوارئ المناخية، ومحاسبتها على تدخلاتها، وتعزيز الثقة في جهودها.

وقد وضع البنك الدولي، وهو مؤسسة تهدف لتوفير التمويل والمشورة حول السياسات والمساعدة الفنية لحكومات البلدان النامية، دعمه لهذه المبادرة بالغة الأهمية لتطوير أول تقرير



عند تحديد أفضل مكان للاستثمار. وسيوفر المعيار الجديد تلك المعلومات».

يشار إلى أن مشاركة المجتمع العالمي هي أمر ضروري لتطوير معايير الإبلاغ عن الاستدامة للقطاع العام. ويواصل المجلس سعيه للحصول على الدعم لبرنامج تطوير معايير الإبلاغ عن الاستدامة لتوسيع نطاق جهوده والتحرك بوتيرة سريعة. للمساهمة في الدعم المالي أو غيره من أشكال الدعم للمجلس لتطوير IPSASB SRS، يرجى إرسال بريد إلكتروني إلى روس سميث، مدير برنامج IPSASB والمدير الفني (rosssmith@ipsasb.org).

المصدر: www.ifac.org

التقارير حول الاستدامة في القطاع العام مطلوبة بشدة، بدءاً بمعايير الإفصاحات المتعلقة بالمناخ».

وقال أرتورو هيريرا، المدير العالمي لشؤون الحوكمة في البنك الدولي: «سيأخذ المعيار عملية إعداد التقارير المناخية إلى مستوى جديد وسيكمل متطلبات إعداد التقارير المنصوص عليها في اتفاق باريس الذي سيدخل حيز التنفيذ هذا العام... تفتقر العديد من البلدان إلى وسيلة لتتبع وتقييم التقدم المحرز في تحقيق التزاماتها المتعلقة بالمناخ، وتحديد المخاطر والآثار والكشف عنها. وينطبق هذا بشكل خاص على البلدان النامية، التي يعد الكثير منها من بين أكثر البلدان عرضة لخطر تغير المناخ. وفي الوقت نفسه، يمكن أن يساعد SRS في جذب استثمارات جديدة من القطاع الخاص. ينظر بعض أكبر المستثمرين في العالم إلى الأداء في العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)



لمزيد من المعلومات

هاتف : ٥١٠٠٩٠٠ (٠٩٦٢-٦)

فاكس : ٥١٠٠٩٠١ (٠٩٦٢-٦)

الموقع الإلكتروني iascasociety.org
ascajordan.org

بريد إلكتروني

asca.jordan@iascasociety.org

salouri@iascasociety.org

www.facebook.com/ASCAsociety

هذه النشرة تصدر عن

المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين (IASCA 2024) ©
يسمح بإعادة النشر شريطة توثيق المصدر